

## الاقتصاد المصري يكسر حاجز التقلبات الإقليمية

دخل الاقتصاد المصري عهدا جديدا بعد تثبيت استقرار التوازنات المالية من خلال إصلاحات تمكنت من كبح التضخم وترسيخ استقرار قيمة العملة المحلية، رغم التقلبات الإقليمية والعالمية التي قذفت بتحديات كبيرة إلى أغلب اقتصاديات المنطقة.

العام إلى 15.99 جنيه اليوم، مع توقعات باستمرار هذا الانخفاض، مما اعتبره وزير المالية المصري النتائج الأفضل على الإطلاق منذ عشر سنوات.

ورافق هذه التطورات الاقتصادية الإيجابية انخفاض ملحوظ في نسب التضخم والبطالة، مع رفع الحد الأدنى لأجور جميع العاملين بالدولة.

وانخفض معدل التضخم على أساس سنوي خلال نوفمبر 2019 إلى 2.7 بالمائة، مقابل نحو 15.6 بالمائة في نوفمبر 2018 فيما تراجع معدل البطالة إلى 7.5 بالمائة من إجمالي قوة العمل.

ولكن ترتفع المخاوف من ارتفاع حجم الدين الخارجي الذي ارتفع إلى نحو 108.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2019 بزيادة قدرها 16.1 مليار دولار، أي بنسبة 17.3 بالمائة، مقارنة بيونيو 2018.

وعلى الرغم من هذا الارتفاع، يقلل مؤشر نسبة هذا الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المخاوف حيث إنه تراجع إلى نحو 36 بالمائة، وهي نسبة "ما زالت في الحدود الآمنة وفقا للمعايير الدولية".



محمد مأمون العلووي  
معدنا بمواهب  
5.6 بالمائة هو الأعلى  
منذ سنوات

وعززت القاهرة خلال العام المنقضي من انفتاحها التجاري على القارة الأفريقية، بدخول اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ، في خطوة من شأنها زيادة حجم التجارة البينية وتعزيز التعاون والتكامل بين دول القارة، وبينما عبرت مصر عن تطلعها لاستضافة المقر التنفيذي لسكرتارية اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، فقد وقعت بالفعل على اتفاقية استضافة مقر مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة، وتواجه القاهرة تحديين قادمين من الخارج، الأول يتعلق بسد النهضة، الذي تبنيه إثيوبيا على مجرى النيل الأزرق، وتتفاوض مصر والسودان وإثيوبيا حاليا بوساطة أميركية وبمشاركة البنك الدولي حول قواعد تشغيل سد النهضة.

وإذا لم تتوصل الدول الثلاث لاتفاق بحلول 15 يناير المقبل، سيتم رفع الأمر إلى رؤساء الدول أو الحكومات، أو طلب وساطة خارجية.

وتخوف البلاد، التي تعاني من "الفقر المائي، من تأثير السد على حصتها السنوية من مياه نهر النيل، والبالغة نحو 55.5 مليار متر مكعب.

القاهرة - تمكنت مصر من تحقيق نجاح اقتصادي ملحوظ والحفاظ على استقرارها السياسي مما سمح لها بالانتقال إلى بر الأمان بخلاف الأضرار الاقتصادية في محيط إقليمي متوتر طيلة العام المنقضي وتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أثر على أقوى اقتصاديات العالم.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية تحقيق مصر لنتائج اقتصادية إيجابية ونسب نمو جيدة إضافة إلى السيطرة على الوضع الأمني والسياسي الذي يشكل الحلقة الأساسية للإنتاج والتنمية. ونسبت وكالة ستينخوا الصينية لوزير المالية محمد معيط قوله إن "مصر حققت معدل نمو اقتصادي قدره 5.6 بالمائة، وهو أعلى معدل نمو يتحقق منذ سنوات، وواحد من أعلى معدلات النمو على مستوى العالم.

وافضت إصلاحات الحكومة المصرية إلى التحكم في العجز في الموازنة حيث انخفض العجز إلى 8.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن المستهدف كان 8.4 بالمائة، أي أن الحكومة حققت أفضل مما كان مستهدفا.

وارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 45 مليارا و354.4 مليون دولار في نهاية نوفمبر الماضي، ليغطي واردات البلاد تسعة أشهر.

وحقق قطاع السياحة قفزة كبيرة في الإيرادات بين عامي 2018 - 2019، حيث بلغت نحو 12.57 مليار دولار، أي بزيادة بنحو 28 بالمائة عن العام 2017 - 2018. وارتفعت الصادرات غير البترولية إلى حوالي 21 مليارا و322 مليون دولار خلال الشهور العشرة الأولى من 2019، في حين انخفضت الواردات إلى نحو 57 مليارا و709 ملايين دولار، ما أدى إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بنحو 2.1 مليار دولار، ما يعادل 6 بالمائة.

كما حققت القاهرة الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في سبتمبر الماضي واستأنفت تصديره للخارج، بالتزامن مع وصول إنتاجها من الزيت الخام لأعلى معدل في تاريخها إلى نحو 1.9 مليون برميل مكافئ للزيت يوميا.

وحققت عائدات قناة السويس أرباحا على الاقتصاد حيث بلغت العائدات قناة السويس بالجنيه المصري حوالي 104.2 مليار جنيه، أي ما يعادل 6.51 مليار دولار وهي أكبر إيرادات في تاريخ القناة.

وإلى تحسين هذه الإيرادات إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية المصرية، حيث فقد الدولار الأمريكي أكثر من 10 بالمائة من قيمته أمام الجنيه المصري خلال 2019، إذ هبط من مستوى 17.88 جنيه في بداية

## انتشار الإنترنت يعزز استدامة التنمية المغربية

### خطوات حكومية لتسريع دمج التجارة الرقمية في الاقتصاد



#### خدمة الإنترنت تربط الأعمال بالزبائن

المعلم تتضمن فاعلية أفضل ونجاعة أحسن.

وفي هذا الإطار سيتم التحضير لعقد اجتماع المجلس الوطني لتكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي، لكن الحكومة لم تذكر بالتدقيق متى سيتم هذا الحدث.

واعتبرت رئيسة فيدرالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأوفشورينغ سلوى قرقر بلقرين أن الرقمنة تشكل العمود الفقري للنموذج التنموي الاقتصادي الجديد.

وأشارت إلى أن التحول الرقمي يمثل قوة حقيقية لتطوير كافة القطاعات الاستراتيجية للمغرب، ولتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة إشعاعه في الخارج. وأكدت نائبة رئيس الفيدرالية يوسف العلووي أن التوجه نحو جعل التحول الرقمي أولوية من خلال الجمع بين الثورة الرقمية وثقافتها وإمكانياتها.

وقال إن "عملية الرقمنة، التي تعد المحرك الحقيقي لعجلة التطور بالمغرب والقارة الأفريقية حيث أصبحت مصدرا أساسيا تعمل على تلبية احتياجات المواطنين اللامتناهية".

وتعتقد الحكومة أن تزايد المتعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرامج والاستراتيجيات ذات الصلة، يفرض إعادة النظر في طريقة تدبير هذا الملف، في إطار حوكمة واضحة

وأشار التقرير إلى أن الشريحة الأكبر من مستخدمي الهواتف الذكية تتراوح أعمارهم بين 12 و24 عاما.

وتتطلع الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2020"، إلى تسريع التحول الرقمي للبلاد وتعزيز مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي في مهن تكنولوجيا المعلومات.

كما تريد السلطات تحقيق أقصى استفادة من استخدام الرقمنة وتحفيز ريادة تقنية المعلومات والاتصالات لدعم التطور الأوسع للمغرب، كما يشكل تحسين الوصول إلى الإنترنت أحد الأهداف الرئيسية للخطة.

وكان وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي حفيظ العلمي قد أكد أن بلاده تامل في أن تجعل من المجال الرقمي رافعة تنموية حقيقية، حيث تعد استراتيجية المغرب الرقمي 2020 فرصة سانحة لتأمين إقلاع رقمي ناجح.

وقال في تصريحات صحافية مؤخرا أن هذه الخطوة تعد "إيدانا بدينامية تحول جديدة لقطاع الاقتصاد الرقمي ومختلف فاعليه".

وتعددت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من هذه الخطوة، حيث تعد استراتيجية المغرب الرقمي 2020 فرصة سانحة لتأمين إقلاع رقمي ناجح.

باعتباره ضمانا لمسايرة التحولات العالمية على عدة مستويات. ولتنفيذ خطتها، حصلت الرباط على قرض بقيمة 610 ملايين دولار من البنك الدولي في فبراير الماضي لدعم التحول الرقمي للاقتصاد.

ويأتي هذا الدعم في إطار شراكة أوسع بين المغرب والبنك الدولي، تسعى إلى تسخير إمكانيات التقنيات الرقمية لتعزيز روح المبادرة والإنتاجية ومبادرات الحكومة الإلكترونية لدفع الابتكار والنمو الشامل.



سلوى قرقر بلقرين  
التحول الرقمي محرك  
لتطوير القطاعات  
الاستراتيجية

وتبلغ حصة اتصالات المغرب من مجموع المشتركين في خدمات الاتصالات الهاتفية نحو 42 بالمائة بنحو 20.25 مليون مشترك، تليها أورانج بنحو 16 مليون مشترك، ثم إينوي بما يناهز 10.76 مليون مشترك.

وفي بحث أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أكدت أن اعتماد الهواتف الذكية، التي تستعمل بشكل كبير لاستخدام الإنترنت يوضح اهتمام المستعملين.

تراهن الحكومة المغربية منذ سنوات على تسريع وتيرة انتشار الإنترنت بين سكان البلاد كمحور أساسي لتعزيز دور الاقتصاد الرقمي في خطط التنمية المستدامة والتأقلم مع التحديات والتحول المتسارع في الاقتصاد العالمي.



محمد مأمون العلووي  
معدنا بمواهب

وأظهرت أرقام الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن عدد المشتركين في الخدمة تجاوز أكثر من 26 مليون مشترك موزعين على ثلاث شركات هي اتصالات المغرب التي تستحوذ على أكبر حصة من السوق المحلية إلى جانب إينوي وأورانج.

وتتوقع الوكالة أن يصل رقم معاملات قطاع الاتصالات المحلي بنهاية العام الماضي إلى نحو 33 مليار درهم (3.4 مليار دولار) بارتفاع بنحو 208 ملايين دولار عن سنة 2017.

وتؤكد المعطيات أن المخطط الوطني للتنمية المتدفق العالي جدا وفر خدمة هاتفية ذات جودة وربط بالإنترنت عالي التردد لفائدة 10740 قرية بتكنولوجيا الجيل الثاني والثالث والجيل الرابع.

وعرف المغرب في السنوات الأخيرة انتشارا متصاعدا للإنترنت والجيل الرابع، كما عرف قطاع الاتصالات خلال الربع الثالث من العام الماضي نموا مطردا للإنترنت في كافة القطاعات.

وقد شدد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني في وقت سابق على أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمغرب، معتبرا أنه أحد أهم المحاور الرئيسية التي ستسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ويرتبط مؤشر تحسن الخدمات الاتصالية بالاقتصاد المغربي من حيث مساهمة الحيوية في جلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتقليص الفوارق الجالية إلى جانب ارتفاع تنافسية الاقتصاد، ولهذا يستثمر المغرب في البنية الأساسية لقطاع الخدمات الرقمية

## شبح الانكماش يحاصر نشاط المصانع التركية

وسجل الدين ارتفاعا بلغ 328.1 مليار دولار أي بنسبة بلغت نحو 281 بالمائة، بالمقارنة بمستويات عام 2000 الذي سجل فيه الدين العام الخارجي قرابة 116.8 مليار دولار.

وشكلت قيمة الدين العام الخارجي المستحق على تركيا حتى نهاية العام الماضي نحو 56.77 بالمائة من إجمالي قيمة الناتج القومي التركي، خلال العام نفسه، وتعددت النسبة إن تم احتساب قيمة الدين الداخلي المستحق على البلاد.

وإلى جانب ذلك، وادت سنوات من النمو المزدهر مع اقتراض كثيف بالعملات الأجنبية إلى إقبال كاهل الشركات والبنوك التركية بديون معدومة، تتفاقم وطاها مع انزلاق الاقتصاد إلى الانكماش والركود منذ منتصف عام 2018.

وجرت حتى مارس الماضي إعادة هيكلة قروض بقيمة 400 مليار دولار في القطاع المصرفي التركي ويتوقع بعض المحللين أن نسبة القروض الرديئة ستتضاعف بحلول نهاية العام الحالي.

وكانت بيانات معهد الإحصاء التركي قد أكدت مرارا انحاد مؤشر الثقة الاقتصادية في نشاط شركات الصناعات التحويلية التي تسجل خسائر مستمرة.

العام، إضافة إلى بقاء التضخم عند نحو 20 بالمائة وتثبيت سعر الفائدة الأساسي عند 24 بالمائة، وهو ما يفاقم تكاليف خدمة الديون المتراكمة.

وتتمثل غرفة تجارة إسطنبول نحو 1800 شركة صناعية في أكبر مدينة ومركز تجاري تركي، حيث أن معظم الشركات الكبرى مسجلة فيها رغم أن مقراتها ونشاطاتها في مدن أخرى. وتراجعت نسبة الصادرات للواردات في نوفمبر الماضي إلى 87.4 بالمائة بعد أن كانت تبلغ نحو 95.8 بالمائة في نفس الفترة من عام 2018.

ويقول محللون إن عجز التجارة الخارجية في تركيا ارتفع خلال نوفمبر الماضي بنحو 232.2 بالمائة. وفقدت الليرة التركية نحو 2 بالمائة من قيمتها أمام الدولار، خلال الأسابيع الأخيرة، نظرا للعقوبات الأميركية، مما دفع سعر الفائدة إلى الانخفاض عقب خفض البنك المركزي لمعدلات الفائدة ليسجل الدولار 5.94 مقابل الليرة.

وتعيش تركيا على وقع أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تفاقم الدين العام الخارجي الذي وصل إلى أكثر من حوالي 445.14 مليار دولار، وفق أرقام مجموعة البنك الدولي حتى نهاية 2018.

وكانت شركات الصناعات التحويلية من بين الأكثر تضررا من أزمة العملة وارتفاع تكاليف الاقتراض في العام الماضي، حين فقدت الليرة نحو نصف قيمتها مقابل الدولار قبل أن تقف خسائرها عند 30 بالمائة عند مجمل العام الحالي.

ويقول محللون إن تلك الصورة القائمة تفاقمته خلال العام الحالي بسبب استمرار تراجع الليرة، التي فقدت 14 بالمائة من قيمتها منذ بداية



ركود نشاط التصدير

"مشكلة مزمنة" خلال السنوات القليلة الماضية مؤكدة عدم حصول أي تحسن منذ العام الماضي.

وقالت إن تكاليف التمويل التهمت نحو 89 بالمائة من الأرباح التشغيلية للشركات الصناعية الكبيرة خلال العام الماضي، ودفعت 119 شركة من أكبر 500 شركة تركية إلى تسجيل الخسائر، ارتفاعا من 78 شركة في السنة السابقة.

ورغم ارتفاع الإنتاج وتوسعة المصانع لنطاق مشترياتها إلا أنها لم تحقق أي مردود إيجابي ليتهاوى نشاطها في دوامة الانكماش.

ونقلت وكالة رويترز عن لجنة غرفة صناعة إسطنبول وآي.تش.أس ماركيت قولها "إن مؤشر مديري المشتريات بقطاع الصناعات التحويلية ظل في حدود 49.5 خلال الشهر الماضي أي دون مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش".

وأضافت اللجنة أن طلبيات التصدير الجديدة استمرت في التراجع في خمسة أشهر، بينما يشير تباطؤ متوسط هو الثاني على التوالي في التوظيف. وسبق أن حذرت بيانات غرفة تجارة إسطنبول منذ أشهر من أن تكاليف التمويل الباهظة شطبت معظم أرباح أكبر 500 شركة صناعية تركية في العام الماضي وأسقطت الاقتصاد في قبضة الركود بعد أزمة انحدار قيمة الليرة. وأشارت الغرفة في تقريرها السنوي إلى أن الحصول على التمويل أصبح

إسطنبول - سجلت الصناعات التركية تراجعا كبيرا في إيراداتها بفعل تقلص الطلب عليها وتراجع أنشطتها التصديرية في أعقاب أزمة الليرة التركية التي تشهد انهيارا حادا في ظل عجز الحكومة عن إيجاد حلول لإنقاذ القطاع وانشغاله بالاستعداد للانتخابات البلدية عبر بث استعراضات اقتصادية فارغة المحتوى.



وأظهر مسح شركات أمس أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية في تركيا انكمش على مدى 17 شهرا متتاليا جراء أزمة الليرة قبل أن يستقر في سبتمبر الماضي ليعود إلى الانكماش في شهر أكتوبر.